**آفاق القضية الفلسطينية ما بين 6/12/2017 و5/1/2018.**

تاريخين لهما من الأهمية بمكان،بحيث يُفرض على كل مراقب أو مُحلل ان يبادر الى طرح السؤال التالي: "القضية الفلسطينية الى أين"،ولمن لا يتابع الوقائع نُذكّره بأن 6 كانون الأول من العام الماضي،هو تاريخ إتخاذ الرئيس الأميركي "ترامب" قراره الشهير،بنقل السفارة الأميركية الى القدس كونها عاصمة دولة اسرائيل،و 5 كانون الثاني 2018.هو تاريخ قرار الادارة الأميركية بوقف الدعم المالي الى هيئة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"،التي تُعنى بمساعدة هؤلاء اللاجئين.فعلاً هما قرارين يجدر التوقف حول الخلفيات غير المنظورة فيهما،خاصة اذا ما راجعنا الموقف الدولي بشأن القرار الأول -–الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة لدولة اسرائيل -–بدءاً من مواقف الدول العربية،والتي، اذا ما وضعنا جانباً تحرك شعوبها الرافضة لهذا القرار،نجد ان سقف الموقف كان البيانات الرافضة لهذا القرار ليس أكثر،وللحق نقول ان لبنان وحده كان المتميز بين تلك الدول،بموقفه الرسمي ضد هذا القرار،الذي على ما يبدو يستبطن قرار واضح بأنهاء القضية الفلسطينية وفق رغبات اسرائيل من قبل من كان يُعوّل عليه،كراعٍ لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي أي الراعي الأميركي، منذ اتفاقية "كمب دايفيد" مروراً بأوسلو وأنابوليس،وصولاً الى وادي عربة،وما جرى من لقاءات سرية ومموهة،بين المعنيين من الفلسطينيين والدول العربية واسرائيل.هذا القرار وُضِعت معالمه منذ زمن بعيد،بهدف تصفية القضية الفلسطينية،وجعل الفلسطيينين أمام الأمر الواقع الذي يفرض عليهم نسيان حلم قيام الدولة الفلسطينية على ما تبقّى من الضفة وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.لماذا توصلنا الى هذه النتيجة المؤلمة؟ لأن القراءة المُتأنية لما سبق القرارين،لا بدّ من أن تأخذ كل عاقل وموضوعي بيننا الى تلك الخلاصة المؤسفة حول ضياع حلم الدولة الفلسطينية،أقلّه ما كان يطالب به الفلسطينيون منذ أيام ياسر عرفات ولغاية الرئيس الحالي محمود عباس،لجهة اعتماد خطوط الرابع من حزيران 1967 كحدود فاصلة بين الدولتين،والاعتراف بحق العودة. وللمتفائلين والذين يعتقدون خلاف ذلك،نطالبهم بالعودة الى الارشيف الأميركي الاسرائيلي،بدءاً من رسالة الرئيس الأميركي "بوش الأبن" عام 2004 الموجهة الى "ارييل شارون" حيث ضمّنها الرئيس الأميركي،تعهداً أميركياً لا عودة عنه،يؤكد على أن أميركا لا تعترف بحدود الرابع من حزيران كأساس يُعتمد لرسم الحدود بين الدولتين،لأن أميركا تعتبر المصالح الأمنية لدولة اسرائيل،هي المرجع في رسم تلك الحدود،كذلك تأكيد أميركا على عدم إعترافها بحق العودة للفلسطينيين الى اراضي 1948.حيث جاء الاقتراح الاميركي بأن جلّ ما يمكن قبوله هو حق العودة الى تخوم الدولة الفلسطينية،في الضفة والقطاع،لحين ايجاد مكان سكن دائم لهؤلاء،ولكي لا نُحمِّل وزر هذا التصور للأميركيين فقط،نود أن نكشف للقارىء أن هذا التصور الأخير – أي عدم العودة الى اراضي 1948 داخل اسرائيل – قد تمت الموافقة عليه من قبل السلطة الفلسطينية،طِبقاً لوثيقة "جنيف البحر الميت" والتي باركتها السلطة الفلسطينية من خلال وفد رسمي يومها برئاسة "جبريل الرجوب" بتكليف مباشر من "ياسر عرفات".وليست التصاريح المتتالية والمتعلقة بهذا التصور،خاصة البيان الرسمي للجنة المركزية لحركة فتح،التي رحبت يومها،بعودة اللاجئين الى جناحي الوطن في الضفة والقطاع،إلاّ تأكيدا على هذا التصور فيما خص العودة،وعندما تسلم الرئيس محمود عباس مقاليد السلطة،لم يتردّد عن التصريح العلني،بعدم رغبته بالعودة الى مسقط رأسه **مدينة صفد**،لأنه من غير المعقول مطالبة اسرائيل بعودة 6 ملايين فلسطيني الى أراضي 1948.هذه الوقائع ليست من باب توجيه الاتهام،على الأقل للدول العربية وللسلطة الفلسطينية،بقدر ما هو دق ناقوس الخطر،من أنه ووفقاً لما أختصرناه أعلاه،علينا أن لا نعيش وفق أحلام "أحمد سعيد" وخطاباته من صوت العرب عام 1967.بل علينا السعي الجاد والدؤوب لإنقاذ ما يمكن أنقاذه،مما تبقى من أرض فلسطين،لأنه مجرد الدخول في المفاوضات التي يُحضّر لها صهر الرئيس ترامب السيد "جاريد كوشنير" ومعه السيد "جيسون غرنبيلات"،بتوجيهات من الرئيس ترامب،على السلطة الفلسطينية ومن معها من دول عربية،ينوون المشاركة في تلك المفاوضات،أن يضعوا نصب أعينهم،ما سبق ذكره أعلاه،لا سيما لجهة وجوب التخلي عن حدود الرابع من حزيران 1967 وعن حق العودة للاجئين الى ديارهم،ويسألوا انفسهم من دون هذين الحقين المكرسين بالقرار 194. ما هي الجدوى من تلك المفاوضات،خاصة بعد حسم موضوع القدس،إلاّ اذا كان الأمر بهدف كسب الوقت لامتصاص الحراك الشعبي،واللعب على عامل الزمن،الذي خبرته كل من اسرائيل وأميركا،بحيث ادركتا أن الذاكرة الشعبية لا بدّ من أن تموت وتتضمحل مع الزمن،وهل ان النظرة الى فلسطين اليوم هي أقوى مما كانت عليه عقب نكسة 1948؟. بربكم تحلوا بالواقعية وراجعوا الضمانات الأميركية المُعطاة الى اسرائيل منذ نشؤها ولغاية اليوم،والتي تُوجت مؤخراً بالاعتراف العلني بالقدس عاصمة اسرائيل،رغم المعارضة الدولية والعربية وكأن تلك المواقف الرافضة لا تُقدّم ولا تؤخر،وعلينا التعاطي بموضوعية،مستبعدين الشعارات التي لا تثمن ولا تغني عن جوع،لأن المؤشرات تؤكد على ان قطار الحل سيسير وفق المخطط الاسرائيلي بمباركة أميركية علنية،وأخرى روسية مستترة،والاتحاد الاوروبي أعجز من ان تكون له القدرة على وقف عجلة تلك التسوية. خلاصة القول ان مستقبل فلسطين يبقى بعلم الله وحده،لكن وبكل أسف لن يكون خلافاً للتطلعات الاسرائيلية.